عرض وتحليل النتائج الكمية للمسح الاجتماعي الأساسي لعينة من في وادي زبيد ـ الجمهورية اليمنية الأسر الزراعية

نفذت الدراسة الميدانية في الفترة من 15 سبتمبر إلى 17 أكتوبر 2001م
د. كامل علي الرشاحي

ملخص البحث:

لقد تمثل الهدف من هذا المسح الاجتماعي الأساسي لعينة من الأسر الزراعية في منطقة مشروع تطوير الري وادي زبيد في تحديد نقطة البداية لتناول الوضع القائم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية في جميع قرى الوادي المستفيدة من مياه الري بالسيول في أغراضها الزراعية. وسوف يصبح هذا المسح الاجتماعي فيما بعد نقطة البداية المرجعية لأعمال الرقابة والتقييم لأنشطة المشروع اللاحقة علاوة على فهم فوائد المشروع، وكيف تحققت، ومحاولة ترجمتها إلى معطيات كمية في المستقبل إن أمكن. كما أن هذا المسح سوف يستخدم كمصدر أساسي للمعلومات حول مناطق عمل المشروع. ومن ثم يمكن للمسؤولين عن تنفيذ المشروع استخدامها في تخطيط النشاطات واتخاذ القرارات.

واستناداً إلى الأهداف المشار إليها أعلاه فإن هذا المسح الاجتماعي الأساسي لعينة من الأسر الزراعية المنفذ في وادي زبيد يعتبر مهمة لتقصي الحقائق أثمرت فهماً عميقاً للوضع الحالي الذي يعيشه المزارعون سواء فيما يتعلق بالجوانب الكمية أو الجوانب الكيفية.

المقدمة:

لقد كان الغرض من هذا المسح الاجتماعي [1] الذي أُجري على عينة عشوائية شبه منتظمة من أسر المزارعين في وادي زبيد، هو جمع معلومات اجتماعية اقتصادية عن السكان المقيمين في القرى المستفيدة من مياه وادي زبيد. وقد غطت استمارة الاستبيان الموضوعات الرئيسية الآتية:

تركيبة الأسرة، الوضع التعليمي، ملكية الأراضي، والمصادر الرئيسية لدخل المزارع بما في ذلك التحويلات المرسلة من أفراد الأسر الذين يعملون خارج المنطقة.

وفي سبيل إنجاز هذه الأهداف التي وضعت لتوجيه العمل الميداني تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 300 أسرة فلاحية من بين المزارعين الذين يعيشون في منطقة وادي زبيد. وتتوزع هذه العينة إلى 114 أسرة من أعلى الوادي و122 أسرة من وسط الوادي و64 أسرة من أسفل الوادي.

بعد عملية ترتيب البيانات والتحليل الإحصائي للمعلومات الكمية التي تم جمعها فإن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة المختارة يمكن عرضها على النحو الآتي:

1.1 تركيبة الأسرة:

لقد تم تعريف تركيبة الأسرة في عينة المسح هذا (على أنها تشمل إجمالي عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون مع بعضهم ويقيمون في نفس المنزل بصورة دائمة ويتناولون طعامهم من إناء واحد). وبالتالي فإنه وفقاً للبيانات الموضحة في الجدول رقم (1) الخاص بعدد أفراد الأسر المكونين للعينة المختارة ، فقد بلغ إجمالي عدد أفراد أسر العينة المختارة 2484 فرداً (من بينهم 1378 ذكوراً و 1106 إناث). ويوضح الجدولان رقم 2 و رقم 3 توزيعهم حسب فئات العمر والجنس. وهي تشير إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة في العينة يبلغ 8.4 فرداً.

كما يوضح توزيع العينة حسب فئة العمر أن حوالي 46٪ ينتمون إلى الفئة العمرية 15-24 سنة . أما أولئك الذين تقع أعمارهم بين 45- 60 سنة، فقد بلغت نسبتهم 7٪ من مجموع العينة بينما شكل الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق نسبة 6٪ من مجموع العينة. ومع ذلك فإن مقارنة بيانات الجدول رقم (2) الخاص بتوزيع أفراد الأسرة الذكور مع بيانات الجدول رقم (3) الخاص بتوزيع أفراد الأسرة الإناث تشير إلى وجود اختلاف بسيط أو طفيف في فئات الأعمار بين الرجال والنساء فقد وجد أن 6٪ من السكان الذكور و5٪من السكان الإناث ينتمون إلى الفئة العمرية60 سنة فما فوق حسبما يوضح الجدولان رقم 2و3. أما مؤشر الحالة الاجتماعية لكل من السكان الذكور والإناث، فقد تم عرضه في الجداول رقم 4 و 5 و 6. ويوضح الجدول رقم 5 الخاص بتوزيع الحالة الاجتماعية وفقا للفئات العمرية لأفراد العينة فقد تبين أن حوالي 19٪ تتشكل من الأطفال و 45٪ في فئة العزاب، وحوالي 30٪ من المتزوجين، واقل من 1٪ في

الأرامل، واقل من 1٪ في فئة المطلقين. أما الذين لم يقدموا بيانات محددة فقد مثلوا 5٪ من إجمالي أفرد أسر العينة.

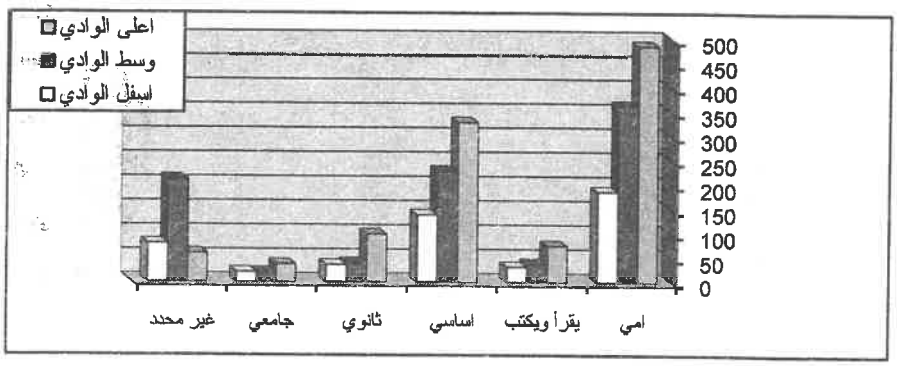

1 .2 الوضع التعليمي للأسرة

يرى العديد من خبراء التنمية أن الوضع التعليمي يلعب دوراً هاماً في التنمية الزراعية بصورة عامة وفي وادي زبيد بصورة خاصة. ويبين الجدول رقم (7) بالملحق رقم 1 والشكل البياني رقم (1) الخصائص التعليمية الأساسية لأسر العينة في وادي زبيد.

شكل رقم (1)

ويلاحظ من استقراء الجدول رقم (7) المشار إليه آنفا أن حوالي 42٪ من إجمالي أفراد العينة هم من الأميين. أما أولئك الذين يستطيعون القراءة والكتابة فقد مثلوا نسبة 6٪. وتشكل هاتان الشريحتان على ما يبدو الأجيال كبيرة السن الذين لم يجدوا فرصة للالتحاق بالمدارس في الماضي.

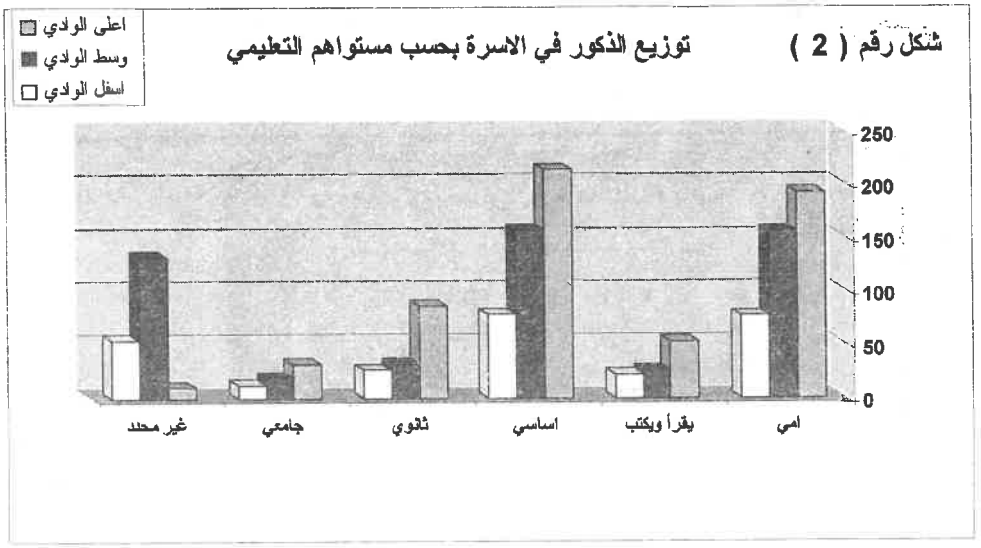

أما بالنسبة للأجيال صغيرة السن الذين على ما يبدو كانت لديهم فرص أفضل للالتحاق والتسجيل بالمدرس الأساسية فقد شكلوا 28٪ من إجمالي أفراد العينة. أما المسجلون في المدارس الثانوية فقد شكلوا نسبة7٪ من إجمالي عدد أفراد العينة بينما يحمل 3٪ فقط من إجمالي أفراد العينة شهادات جامعية. أما بقية العينة البالغة نسبتهم 14٪ من إجمالي أفراد العينة فلم يقدموا إجابات عن مستواهم التعليمي.

ومع ذلك، فإن المعلومات الموضحة في الجدول رقم (8) بالملحق رقم (1) والشكل البياني رقم (2) وكذلك في الجدول رقم(9) بالملحق رقم (1) أيضاً والشكل البياني رقم (3) فقد أظهرت اختلافاً كبيرا بين الجنسين الذكور والإناث من أفراد العينة فيما يتعلق بمعدل التعليم والالتحاق بالمدارس والتعليم الرسمي، فعلى سبيل المثال، بلغ معدل الأمية بين الذكور 31٪ من إجمالي أفراد العينة مقارنة بنسبة 55٪ بين الإناث، وهي نسبة تقترب من ضعف النسبة الخاصة بالذكور. لكن الهوة بين الذكور والإناث الذين يستطيعون القراءة والكتابة تقل بشكل ملحوظ لتشكل نسبة 7٪ بين الذكور و 4٪ بين الإناث.

شكل رقم (2)

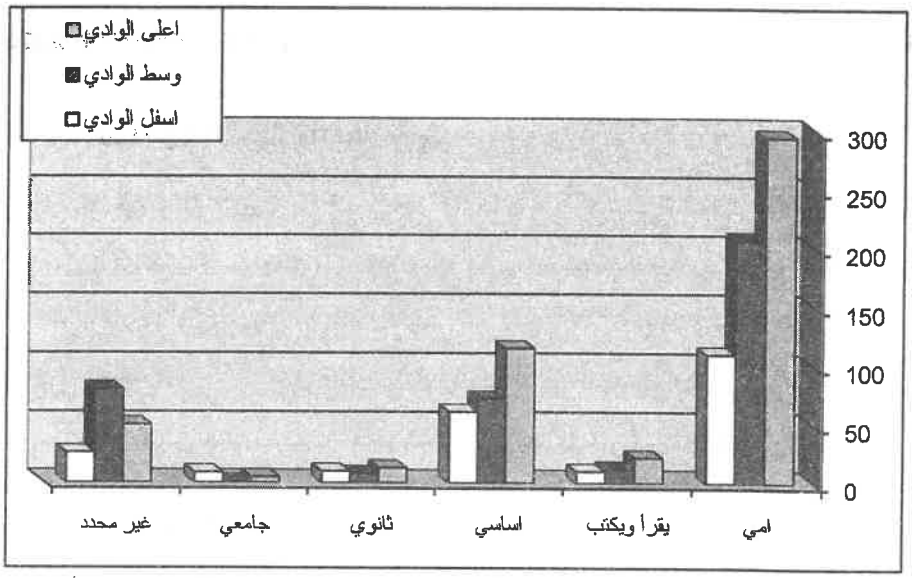

شكل رقم (3)

شكل رقم (3) توزيع النساء في الأسرة بحسب مستواهن التعليمي

لكن الاختلاف بين الجنسين يعود مرة أخرى للظهور بين الملتحقين بالتعليم الأساسي. فقد بلغت نسبة الذكور الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي 33٪ مقارنة بنسبة 22٪ بين الإناث. ويتشابه الوضع في المرحلة الثانوية مع ذلك حيث بلغت نسبة الملتحقين من الذكور 10٪ يقابلها 3٪ من الإناث المسجلات في نفس المستوى. غير أن الهوة بين الجنسين تظهر مرة أخرى في التعليم الجامعي. فقد بلغت نسبة الذكور المسجلين في تلك المرحلة 5٪ مقارنة بنسبة 1٪ بين الإناث. أما أولئك الذين لم يقدموا أية معلومات عن مستواهم التعليمي من أفراد أسر العينة فقد بلغت نسبتهم 14٪ بين الذكور و14٪ بين الإناث من إجمالي أفراد العينة.

وبصورة عامة تبدو الاختلافات بين المجموعات المختارة من أعلى ووسط وأسفل الوادي طفيفة. لكن يبدو أن التحاق الإناث بالتعليم الرسمي مازال ضعيفاً. ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب اجتماعية عديدة منها الزواج المبكر وضعف الحالة المادية وبعد المسافات بين سكن المزارعين والمدارس بعبارة أخرى مازال المجتمع المحلي يشجع تعليم الذكور وعدم تشجيع تعليم الإناث على

مواصلة التعليم بالمراحل العليا.

3. 1 العمالة الأسرية والعمل بأجر

بصورة عامة تتكون قوة العمل الزراعية، في وادي زبيد من قسمين رئيسين هما العمالة الأسرية والعمالة بأجر. ويتوقف استخدام عمالة الأسرة بصورة عامة على كل من حجم الأسرة الحالي والبنية الحالية للمزارع في المنطقة. وهي البنية التي يغلب عليها الاستخدام الواسع لنظام الشراكة علاوة على انتشار ظاهرة الملاك الغائبين. ويعد الإنجاب المرتفع عنصراً آخر أو صفة أخرى يتصف بها سكان المنطقة حيث يبلغ متوسط حجم الأسرة بين أفراد العينة 8.4 أفراد.

وبناء عليه فإنه يمكن الاستنتاج بأنه كلما كانت مساحة الحيازة الزراعية صغيرة، خاصة الحيازات التي تبلغ مساحتها هكتاراً واحداً وأقل، كلما كانت العمالة الأسرية أكبر. ويمكن بصورة مشابهة الاستنتاج أيضاً بأنه كلما كانت مساحة الحيازة الزراعية كبيرة، كلما زاد استخدام العمالة بأجر. وعلاوة على ذلك فإن زراعة محصول الموز ومحاصيل الخضراوات والفاكهة تحتاج لعمالة كثيفة وهذا يستدعي بدوره استخدام أكبر للعمالة بأجر.

وفيما يتعلق بالإجابة عن السؤال المطروح على أرباب الأسر (أفراد العينة المدروسة)، والمفرغ في الجدول رقم (12) بالملحق رقم 1 الخاص بتوزيع القوى العاملة المستخدمة في مزارعهم، تبين أن 158 أسرة من مجموع الأسر المبحوثة البالغ عددها 300 أسرة قدموا إجابات تفيد باستخدام عمالة أسرية وعمالة بأجر بالإضافة إلى العمالة المتبادلة. ويتضح من هذا الجدول أن 35 ٪ من الأسر تستخدم عمالة أسرية.

أما استخدام العمل المأجور فقد حصل على نسبة 17٪ ، بينما ذكر 1٪ من الأسر المبحوثة أنهم يستخدمون العمالة المتبادلة. لكن يجب التأكيد على أن نسبة 19٪ من الأسر المبحوثة لم توضح نوع العمالة المستخدمة في مزارعها.

ثمة مؤشر أخر لزيادة استخدام العمالة المأجورة يمكن استنتاجه من النسبة المرتفعة للمعدمين الذين لا يملكون أرضاً ويعملون في مزارع الآخرين بالأجر اليومي التي تبلغ 28٪ من العينة المدروسة. وهذا ما تشير إليه بيانات الجدول رقم (15) بالملحق رقم 1.

بالإضافة إلى ذلك وتجدر الإشارة ، إلى أنه لم تبذل محاولة لاحتساب مساهمة مختلف الفئات العمرية مقارنة بطاقة عملهم، خاصة عمالة أطفال الأسرة التي تقاس عادة ضمن قوة العمل في كل أسرة عالمياً. وبدلا عن ذلك فقد طلب من أرباب الأسر أن يقدروا عدد العاملين من الذكور والإناث من أفراد الأسرة حسب فهمهم الخاص للموضوع قيد الدراسة. وقد تم عرض البيانات التي أدلى بها المبحوثون عن عدد العاملين في الأسرة من الذكور والإناث في الجدول رقم 11 بالملحق رقم 1 ، ما تم استعراضها في الشكل البياني الآتي :

ولكن إذا جرى تطبيق المعايير القومية والعالمية على الأرقام التي تم جمعها خلال المسح فإن

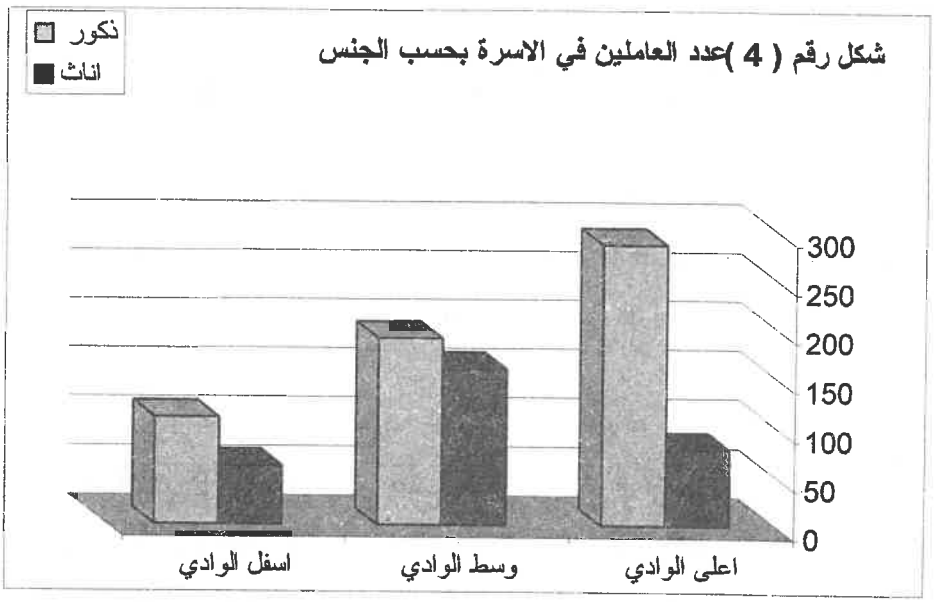

شكل رقم (4)عدد العاملين في الاسرة بحسب الجنس

حجم قوة العمل بالأسرة سوف يزيد بصورة ملحوظة. ويدعم هذا الاستنتاج التقديرات السابقة للإحصاء الزراعي المنفذ من قبل وزارة الزراعة 1983 م، الجدول رقم 1 (تم اقتباسه عن دراسة نفذها مشروع التنمية الريفية في المحويت، المنشورة بالإنجليزية في 1984– ص42 –43).

ولقد قامت تلك الدراسة بتقدير حجم العمالة الأسرية المستخدمة للأسرة التي تحوز هكتاراً

واحداً على النحو الآتي: (2 عمال ذكور بالإضافة إلى نصف عامل من الإناث).

كما أوردت دراسة أعدتها وكالة التعاون الفني الألماني **GTZ**: صادرة في 1978، صفحة 58 التقديرات التالية لحجم قوة عمل الأسرة وفقا للمعيار الدولي الآتي:

الجدول رقم (5) قوة عمل الأسرة بحسب الفئة العمرية

الرقم	الفئة العمرية	مقدار قوة العمل
1	6- 10 سنوات	٪25
2	10- 15 سنة	٪50
3	15- 45 سنة	٪1.00
4	45- 60 سنة	٪0.75
5	60 سنة فما فوق	٪25

المصدر: **(GTZ STUDIEN RIEHE NR . IV/23 1978 - P 58)**

وهذا يعني أنه إذا جرى تطبيق هذا المعيار الدولي على البيانات التي تم جمعها بواسطة المسح الاجتماعي فإنه من المحتمل أن يرتفع عدد أفراد الأسرة العاملين بصورة ملفتة خاصة بعد إضافة فئة الطلاب من الجنسين الذين يعيشون مع أسرهم ويعملون بصورة جزئية في أراضي الأسرة.

4. 1 المهن الأسرية:

يتباين التوزيع الحالي لمهن أرباب الأسر الزراعية المبحوثة في وادي زبيد بشكل واضح. وحسب بيانات الجدول رقم (14) بالملحق رقم (1) يشكل الفلاحون الذين يعملون في زراعة أراضيهم ويعدونها المهنة الرئيسية نسبة 58٪ من مجموع أسر العينة بينما يحتل المرتبة الثانية العمال بالأجر اليومي الذين يعملون في المزارع لدى الغير وتوضيح ذلك في الجدول رقم (12) الملحق رقم (1)، ويلي ذلك العاملون في مجال البناء والمواصلات فقد بلغت نسبتهم 10٪. ويأتي في المرتبة الثالثة الموظفون الحكوميون مثل المدرسين العاملين في المدارس المحلية وموظفي مكاتب الزراعة

والخدمات الصحية الخ... والذين بلغت نسبتهم 8٪. أما الذين يمتهنون التجارة والوظائف الأخرى ذات العلاقة فقد احتلوا المرتبة الرابعة بنسبة 3٪. وبلغت نسبة الوظائف الأخرى التي لم يتم تحديدها 13٪، بينما بلغت نسبة الذين لم يجيبوا على السؤال 8٪ من إجمالي أفراد العينة.

وقد جرى عرض المهن المختلفة لأفراد العينة وتفصيلها في الجدول رقم (13) بالملحق رقم (1) وتم استعراضها أيضا في الشكل البياني الآتي:

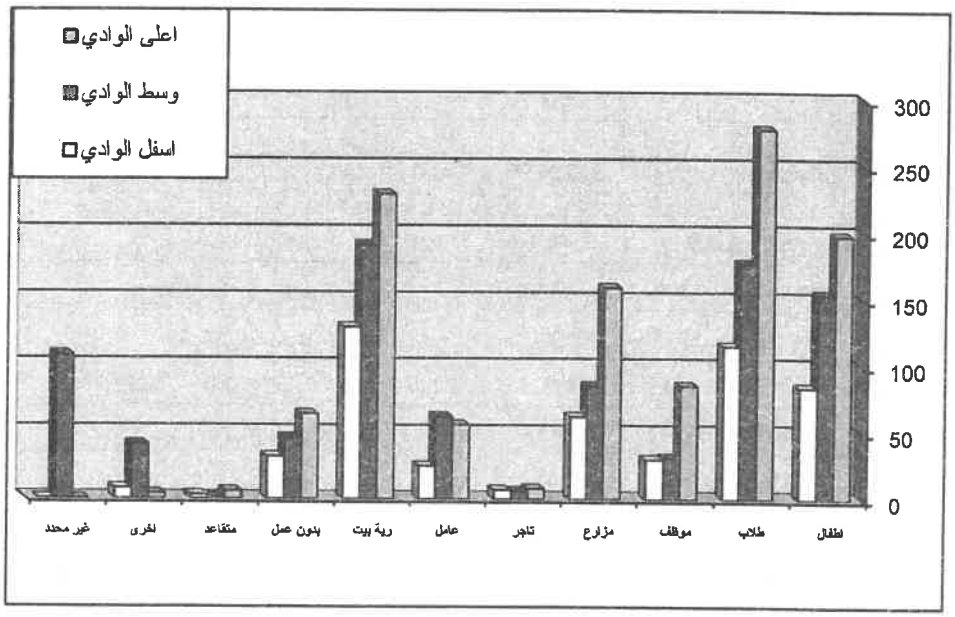

شكل رقم (5)

شكل رقم (5) توزيع أفراد الأسرة بحسب المهن

إن هذه المهن المتعددة التي يحترفها أفراد العينة يمكن مقارنتها ببيانات مسح القوى العاملة المنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء عام 1999م والتي توضح توزيع العمالة بحسب القطاعات الاقتصادية على مستوى البلد كما يلي:

جدول رقم (6) توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي

وحسب التوزيع النوعي في الجمهورية اليمنية لعام 1999 م

النشاط الاقتصادي	قوة العمل		المجموع	النسبة
	الذكور	الإناث		
الزراعة والصيد والحراجة.	1146449	781299	1927748	%52.6
صيد الأسماك .	31389	0	31389	%0.9
التعدين والمقالع.	16716	983	17699	%0.5
الصناعات التحويلية .	112623	23036	135659	%3.8
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	10980	751	11731	%0.3
الإنشاءات.	236923	1323	238246	%7.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية .	382275	11869	394144	%11.0
الفنادق والمطاعم .	41966	891	42857	%1.2
النقل والتخزين والاتصالات .	120839	1470	122309	%3.4
الوساطة المالية .	9321	1735	11056	%0.3
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	18034	878	18912	%0.5
الإدارة المدنية والدفاع والتجنيد الإجباري.	347655	10252	357907	%9.5
التعليم.	171015	10252	209195	%5.5
الصحة والعمل الاجتماعي	31781	38180	42350	%1.1
أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى.	49063	10569	53104	%1.4
الأسر الخاصة التي تعين أفراد لأداء الأعمال المنزلية.	3371	4041	5618	٪0.2
المنظمات والهيئات غير الإقليمية.	282	2247	534	٪0.0
غير محدد	887	252	1221	٪0.0
الإجمالي	2731569	890110	3621679	100 %

المصدر : مسح القوى العاملة للعام 1999م، مقتبس من كتاب الإحصاء السنوي للعام 2000م الصفحات من ص205- 206، الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء.

5. 1 مساحة الحيازات الزراعية:

تعتبر مساحة الحيازات الزراعية عاملاً محدداً هاماً لإمكانيات الإنتاج الزراعي. وبصورة عامة فإن مساحة المزارع في وادي زبيد تبدو كبيرة نسبياً مقارنة بمساحة المزارع في أجزاء أخرى من البلاد. وقد بلغت مساحة أكبر حيازة تزرع بواسطة أحد أفراد العينة 50 معاداً بينما بلغت مساحة أصغر حيازة نصف معاد فقط وعليكم مقارنة ذلك. البيانات الإحصاء الزراعي لمحافظة الحديدة الذي جرى تنفيذه عام 1983م ، فإن متوسط مساحة الحيازة بلغ 5.7 هكتارات (مساحة الهكتار الواحد تعادل حوالي 2.8 معادين).بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة الميدانية حول مساحة الحيازات الزراعية الحالية بين أفراد العينة في الوادي أعطت الصورة التي يعرضها الشكل البياني رقم 6 الخاص بمساحات الحيازات في مناطق أعلى ووسط وأسفل الوادي. وتم أيضاً عرض هذه البيانات في الجدول رقم 15 بالملحق رقم 1.

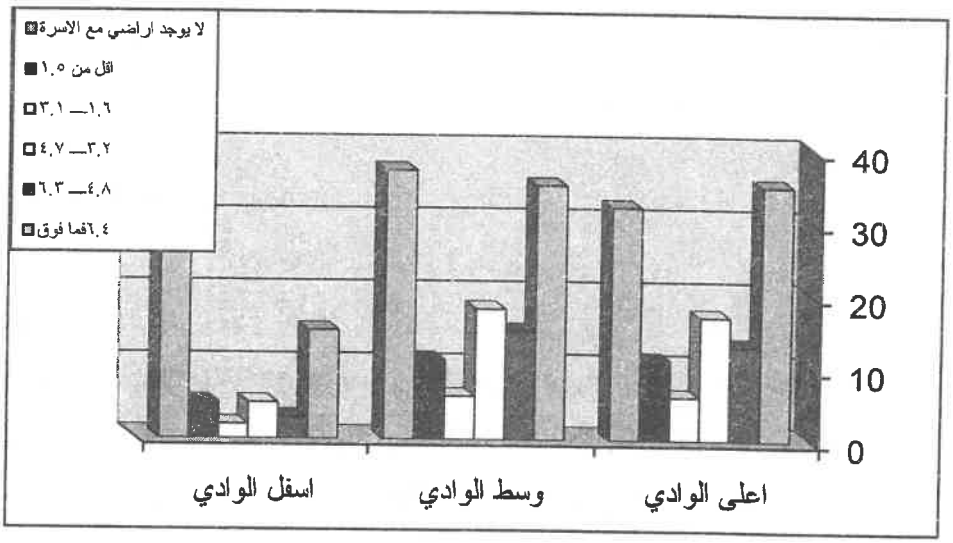

شكل رقم (6)

شكل رقم (6) حجم ملكية الأسرة من الأراضي الزراعية بالمعاد

ووفقا للبيانات الميدانية بلغ متوسط مساحة الحيازة في أعلى الوادي 8.1 معادات، أي ما يعادل حوالي 2.9 هكتارين بينما بلغ هذا المتوسط في منطقة وسط الوادي حوالي 9 معادات أي ما يعادل حوالي 3.2 هكتارات. أما في منطقة أسفل الوادي فإن متوسط مساحة الحيازة الزراعية كبير نسبياً حيث بلغ 22.3 معاداً، أي ما يساوي 8 هكتارات للأسرة الواحدة. ويعود السبب في ذلك على ما يبدو إلى ضم حيازة أحد كبار الملاك والتي تبلغ مساحتها 800 معاد. وبالتالي فإذا تم استبعاد مساحة هذه الحيازة، فإن متوسط مساحة حيازات أفراد العينة بأسفل الوادي سيقل تقريباً إلى النصف ليبلغ 12 معاداً فقط.

بصورة عامة، يمكن الاستنتاج بأنه كلما اتجهنا إلى أسفل الوادي، كلما كبرت مساحة الحيازات الزراعية. وكلما اتجهنا إلى أعلى الوادي كلما انخفضت مساحة الحيازات. ويمكن إرجاع ذلك إلى تركز المزارعين من فئة الشركاء في هذه المناطق العليا.

خلاصة القول أن متوسط مساحة الحيازات الزراعية على مستوى الوادي بأكمله ولكامل أفراد العينة يقدر بحوالي 11.5 معاداً أي ما يعادل 4.1 هكتارات للأسرة الواحدة.

6. 1 العلاقات الزراعية:

لقد جرى تصوير العلاقات الزراعية الحالية في وادي زبيد من واقع بيانات التقييم الاجتماعي المنفذ باللغة الإنجليزية في فبراير 2000 (الصفحات 23- 25) والذي أفاد بأنها تتكون من نوعين رئيسيين هما: الملكية الخاصة التي تمثل حوالي 54٪ من إجمالي الأراضي الزراعية مقدار مساحتها بحوالي 8215 هكتاراً من إجمالي الأراضي المزروعة، بينما تمثل أراضي الأوقاف نسبة 46٪ من مجموع الأراضي الزراعية أي ما يساوي 7000 هكتار من إجمالي الأراضي المزروعة في الوادي. كما إن متوسط مساحة الحيازات الكبيرة يقدر بحوالي 176 هكتاراً بينما بلغ متوسط مساحة الحيازات المتوسطة حوالي 21 هكتاراً. أما متوسط مساحة الحيازات الصغيرة فقد بلغ 1.4 هكتار.

ويمكن مقارنة هذا الوضع الذي ذكر في تقارير سابقة بالبيانات الكيفية التي حصلنا عليها من بعض كبار الملاك الذين حضروا جلسات حلقات النقاش المتعددة المنعقدة في الأجزاء المختلفة لوادي

زيبد. لقد أفاد هؤلاء الملاك خلال تلك الجلسات بوجود حيازات كبيرة وبمساجات مختلفة تتراوح ما بين 150 – 200 معاد وما بين 500- 800 معاد. وأشارت معلومات أخرى إلى وجود ملكيات كبيرة، حيث تشير معلومة غير مؤكدة إلى امتلاك مزارع واحد عددٍ كبيرٍ من المضخات يصل إلى 150 مضخة. كل مضخة عادة تروي مساحة تتراوح ما بين 10- 15 معاداً. وبالتالي يمكن القول أن هناك حيازات كبيرة مملوكة ملكية خاصة وبمساحات تقدر ما بين 1500 إلى 2250 معاداً (الهكتار الواحد يعادل 2.8 معاد تقريباً).

ويمكن تدعيم التصورات المشار إليها آنفا عن أشكال العلاقات الزراعية الموجودة حالياً في وادي زبيد بصورة أدق من خلال البيانات التي حصلنا عليها من عينة المزارعين المكونة من 300 مزارع جرى بحث أوضاعهم في مناطق أعلى ووسط وأسفل الوادي. وقد تم عرض هذه البيانات في الجدول رقم (16) بالملحق رقم 1 وفي الشكل البياني التالي الذي يحمل رقم 7.

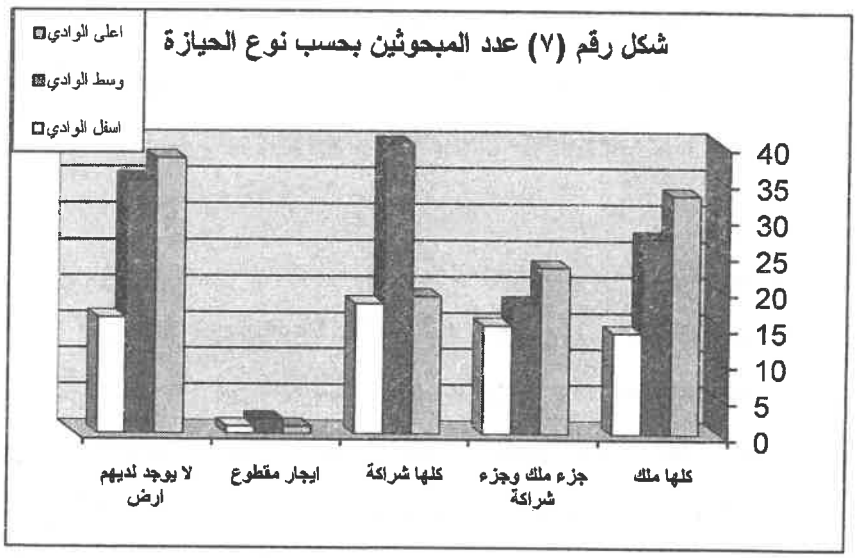

شكل رقم (7)

ويوضح الجدول المشار إليه آنفا أن 30٪ من مجموع أفراد العينة هم مزارعون معدمون يعملون بالأجر اليومي لدى الآخرين بينما بلغت نسبة الذين يملكون أراضي زراعية خاصة

بهم 25٪ من إجمالي أفراد العينة. وهناك نسبة 19٪ من أفراد العينة تم تصنيفهم بأنهم يملكون جزءاً من الأراضي التي يقومون بزراعتها ويعملون أيضاً في أراضي الغير كشركاء في حين تم تقدير نسبة العاملين كشركاء، في أراضى الغير بنسبة 26٪ من إجمالي عدد أفراد العينة. أما أولئك الذين يزرعون أرضهم وفقاً لعقود الإيجار السنوية فإن عددهم ضئيل جداً ويمثلون فقط نسبة 1٪ من إجمالي أفراد العينة.

وبصورة عامة، يبدو أن هناك تبايناً ملفتاً في ملكية الأراضي وفي علاقات الحيازة بين أفراد العينة الذين خضعوا للمسح في كل أنحاء الوادي. إن الغالبية العظمى من المزارعين الذين جرت مقابلتهم هم إما شركاء أو مزارعون يملكون جزءاً من أراضيهم ويشاركون في جزء آخر.

ويستعرض الجدول رقم 17 بالملحق رقم 1 ترتيبات الشراكة في المحصول للعينة المبحوثة. ويلاحظ من هذا الجدول أن 14٪ من عينة الأسر المبحوثة يدفعون ثلث المحصول إلى ملاك الأرض بينما أفادت نسبة 1٪ بأنهم يدفعون ثلثي المحصول. أما أولئك الذين يدفعون نصف المحصول فقد مثلوا 5٪ من إجمالي عدد أفراد العينة. لكن نسبة 24٪ من المزارعين المبحوثين أفادوا بوجود نوع من الشراكة في المحصول دون بيان طبيعتها. وعلاوة على ذلك تظل نسبة كبيرة تمثل 55٪ من إجمالي أفراد العينة لم تجب عن السؤال.

إن ترتيبات الشراكة في المحصول يمكن تأييدها بمعلومات تم الحصول عليها خلال حلقات النقاش البؤرية التي عقدت في مختلف أنحاء الوادي. وعلى سبيل المثال فإن نسبة المحصول التي يستلمها الملاك من المزارعين الذين يعملون في زراعة الموز أساساً مرتفعة. وهي تعتبر الأعلى حيث تصل إلى ثلاثة أرباع المحصول خاصة لأولئك الملاك الذين يؤجرون المضخات الخاصة بهم إلى الآخرين. وفي حالة الملاك الذين ليس لديهم مضخات خاصة بهم؛ فإن المحصول يتم اقتسامه وفقاً للآلية التالية: يحصل مالك الأرض على ربع المحصول، ويحصل الشريك على ربع آخر بينما يحصل صاحب المضخة على نصف المحصول الباقي.

من خلال سيادة هذه الأنماط من علاقات الشراكة في المحصول يمكن الاستنتاج بأن هناك تنوعاً أو تبايناً في نسبة المحصول الذي يأخذه الملاك. ويتوقف ذلك على نوع المحصول المزروع،

ونوعية المياه المتاحة لري الأراضي، وموقع الأراضي المزروعة، أي ما إذا كانت في أعلى أو وسط أو أسفل الوادي.

7. 1 أنواع المحاصيل المزروعة:

بصورة عامة، يمكن القول أن أنواع المحاصيل المزروعة والدورة الزراعية وكثافتها لدى أفراد العينة المبحوثة في مناطق أعلى ووسط وأسفل وادي زبيد تتحدد اعتماداً على مدى توفر مياه السيول أو مياه المضخات للري.

وقد أفاد أفراد عينة المزارعين المبحوثين بأن المزارعين في أعلى الوادي لديهم فرص أفضل في الحصول على مياه السيول. أما أولئك المزارعون في وسط وأسفل الوادي فإنهم يعتمدون في زراعتهم على مياه الآبار اليدوية والارتوازية لري حقولهم. وكقاعدة يمكن الاستنتاج بأنه كلما ذهبنا في اتجاه أسفل الوادي كلما قلت كمية مياه السيول المستخدمة في الإنتاج الزراعي. ويترتب على ذلك تباين المحاصيل المزروعة كماً ونوعاً على طول مجرى الوادي. ويمكن ملاحظة هذا التباين من خلال قراءة البيانات الواردة في الجداول رقم 37 ، 38 ، 39 بالملحق رقم 1.

وإذا أمعنا النظر، على وجه الخصوص، في الجدول رقم 37 بالملحق رقم 1 فإنه يمكن ملاحظة أن المزارعين في أعلى الوادي قد ركزوا أنشطتهم الزراعية وبصورة رئيسية على زراعة محصول الموز والمانجو بالإضافة إلى زراعة أنواع متعددة من الذرة الرفيعة، بينما لم تنل زراعة محصول القطن سوى القليل من الاهتمام.

أما مزارعو وسط الوادي والذين جرى عرض معلوماتهم في الجدول رقم 38 بالملحق رقم 1 والذين يحصلون في العادة على كمية أقل من مياه السيول فقد خصصوا مساحات صغيرة من الأراضي لزراعة محصول الموز باعتباره المحصول النقدي الرئيسي. وبسبب نقص مياه السيول تحولوا إلى زراعة محاصيل أخرى مثل القطن والسمسم وبعض الخضراوات مثل الطماطم، البامية، الفلفل الحار، الفلفل الأخضر... الخ. وعلاوة على ذلك استمروا في إنتاج محصول الذرة الرفيعة بأنواعها المختلفة بقصد تأمين حاجتهم من الغذاء وتأمين حاجة حيواناتهم من القصب، أو لغرض بيع

الأعلاف في الأسواق لتلبية احتياجات المزارعين القادمين من المناطق الأخرى. وتباع حاليا أعواد القصب كأعلاف للحيوانات بأسعار مرتفعة.

وبالنسبة للمزارعين الذين تقع أراضيهم أسفل الوادي فإنهم يعانون من نقصٍ كبيرٍ في مياه السيول ولذلك فقد أصبحوا أكثر اعتماداً على استخدام مياه الآبار اليدوية والارتوازية في زراعة محاصيل معينة، خاصة تلك المحاصيل التي تحتاج إلى كميات قليلة من المياه مثل محاصيل القطن، السمسم علاوةً على مساحات صغيرة من محاصيل الخضراوات. ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات بالجدول رقم 39 بالملحق رقم 1 الخاص بالمحاصيل المزروعة في أسفل الوادي.

وأخيرا يمكن الاستنتاج بأن أفراد العينة المبحوثة من المزارعين الذين تم اختيارهم عشوائياً من أعلى ووسط وأسفل الوادي قد اتجهوا للتسابق مع بعضهم البعض في إنتاج المحاصيل الزراعية حسب الموارد المتاحة لكل منهم.

8. 1 التوزيع السنوي لمياه الري بالسيول:

تظهر المعلومات الكمية التي جمعت خلال المسح بالعينة بأن هناك عدم مساواة في التوزيع السنوي لمياه السيول في وادي زبيد بين المزارعين في أعلى ووسط وأسفل الوادي. ويعرض الجدول رقم (19) بالملحق رقم (1) هذه المعلومات والتي جرى عرضها أيضا في الشكل البياني الآتي:

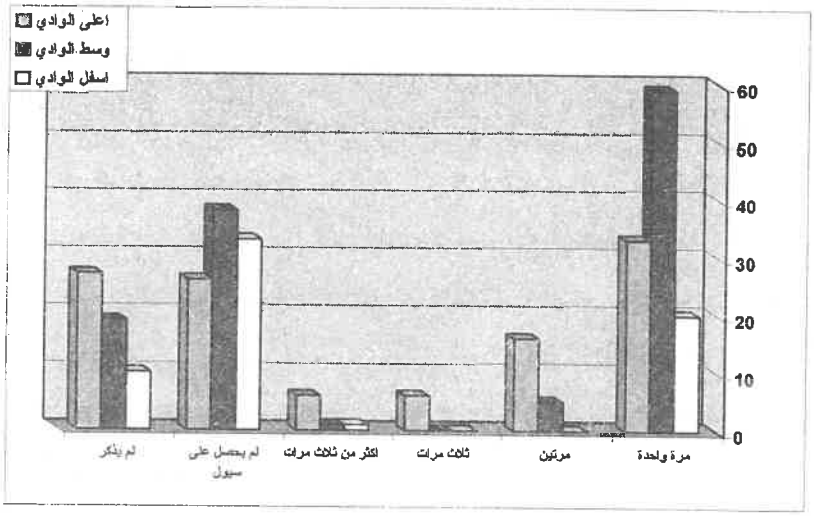

شكل بياني رقم (8)

إن الصورة التفصيلية التي يقدمها الجدول (19) المشار إليه أعلاه تبين أن حوالي 10٪ من المزارعين في أعلى الوادي يحصلون على مياه السيول ما بين ثلاث إلى أربع مرات سنويا بينما يحصل14٪ على تلك المياه مرتين في العام، كما يحصل 29٪ من المزارعين عليها مرة واحدة في العام. لكن الأمر الملفت للنظر هو أن نسبة 23٪ من المزارعين الذين تمت مقابلتهم في الوادي لم يحصلوا على مياه السيول إطلاقا خلال هذا العام، أما بقية النسبة 24٪ فلم يقدموا أية معلومات.

وعلى سبيل المقارنة، فإن عدد المرات التي يحصل فيها المزارعون الذين تقع مزارعهم وسط الوادي على مياه السيول تقل بصورة ملحوظة. وقد أفاد 4٪ فقط من أفراد العينة بأنهم حصلوا على مياه الفيضان مرتين في العام، بينما حصل 48٪ على مياه السيول مرة واحدة في العام. لكن بقية المزارعين والذين يمثلون 31٪ لم يحصلوا على مياه السيول إطلاقا، أما بقية النسبة 16٪ فلم يقدموا أية معلومات.

ويبدو الوضع في أسفل الوادي أكثر سوءاً. فقد حصل 31٪ من المزارعين على مياه السيول مرة واحدة في العام، بينما لم يحصل غالبية المزارعين من أفراد العينة والذين يمثلون 52٪ على مياه السيول على الإطلاق، أما بقية النسبة 16٪ فلم يقدموا أية معلومات.

9. 1 تكاليف التشغيل والصيانة التي يتحملها المزارعون حاليا

تتباين على طول الوادي تكاليف تشغيل وصيانة قنوات الري الثانوية والفرعية التي يتحملها حاليا المزارعون وذلك حسب إفادتهم، وتعود أسباب هذا التباين بصورة رئيسية إلى حجم أضرار السيول التي تحدث كل سنة. ويقوم عادة شيخ الشريج بحكم مسؤوليته بالتنسيق والتنفيذ للأعمال المطلوبة بتجميع التكاليف من كل الأسر المستفيدة. ويوضح الجدول رقم (23) بالملحق رقم 1 البيانات الخاصة بتكاليف التشغيل والصيانة للعام الماضي. ويتضح من الجدول المذكور أن بعض أفراد العينة في أعلى الوادي قد قاموا بدفع مبلغ إجمالي وقدره (186,900) ريال تم تجميعها من(27) أسرة. وإذا قمنا بقسمة المبلغ على عدد الأسر ؛ فإن متوسط ما دفعته كل أسره سيبلغ 6,922 ريالا في السنة.

أما في وسط الوادي فإن المبلغ الذي تم جمعه لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة بلغ (193,510) ريالا ساهمت في دفعها 47 أسرة. وبناء عليه فإن متوسط ما دفعته كل أسرة بلغ (4,117) ريالاً في العام. وفي أسفل الوادي بلغ إجمالي تكاليف التشغيل والصيانة والذي قام بدفعها 25 أسرة بلغ 504700 ريال. وهذا يعني أن متوسط ما دفعته كل أسرة يبلغ (20,188) ريالا في السنة. ويعود الارتفاع النسبي لهذه التكاليف التي قام بدفعها المزارعون بأسفل الوادي إلى ارتفاع تكلفة بناء الحواجز الترابية التي تقام سنوياً نظراً لعدم وجود منشئات مائية ثابتة حديثة في تلك المنطقة.

وبصورة عامة يمكن القول أن المبالغ المالية التي يتم تجميعها سنويا من أفراد الأسر الفلاحية تعد ممارسات شائعة يطبقها المزارعون في كل أنحاء الوادي منذ زمن بعيد. بل ويقرر المزارعون أن المبادرات الذاتية والأعمال التعاونية التقليدية لها جذور تاريخية عميقة. وهذا بالتالي يوضح السلوك الإيجابي للأسر الفلاحية تجاه تطبيق أسلوب المشاركة في إدارة المياه المقترح حديثاً وكذلك استعدادهم للمساهمة مالياً في أعمال التشغيل والصيانة المطلوبة عاجلاً.

10. 1 المصادر الرئيسية لدخل الأسرة

في سبيل رصد الدخل السنوي للأسرة بين أفراد العينة جرى طرح العديد من الأسئلة المباشرة وغير المباشرة. واتخذت بعض الأسئلة طابعاً كيفياً بينما اتخذت الأسئلة الأخرى طابعاً كمياً.

ومع ذلك فقد تبين لاحقاً خلال عملية تصنيف البيانات أن بعض المتغيرات الكمية تعوزها الدقة وبالتالي فإنها صعبة التحليل وفق الوسائل الإحصائية. أما المتغيرات الكيفية الجديرة بالاهتمام فقد قمنا بعرضها في الجدولين رقم 13 و 14 بالملحق رقم 1 وجرى تحليلها كما يلي:

يتبين من الجدول رقم (14) بالملحق رقم 1 الذي يسجل المهن الرئيسية التي يزاولها أرباب الأسر الفلاحية من أفراد العينة أن 58٪ من أرباب تلك الأسر يعتبرون العمل في الزراعة مصدر دخلهم الرئيسي بينما يعتبر 8٪ من تلك الأسر أن الوظيفة الحكومية هي مصدر دخلهم الرئيسي. كما لوحظ أن نسبة 23٪ من أفراد العينة يعتبرون أن مصدر دخلهم الرئيسي يأتي من مزاولة الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص ومثال ذلك العمل كعمال بناء وحلاقين وعمال نقل .. الخ. كما قرر 3٪ من أرباب الأسر أن مصدر دخلهم الرئيسي يأتي من العمل في التجارة. أما بقية أرباب الأسر والذي يمثلون 8٪ من أفراد العينة فلم يوضحوا بصورة محددة نوع العمل الذي يقومون به وهم على الأرجح بدون عمل.

وتوجد معلومات تفصيلية إضافية حول المهن الحالية التي يزاولها أفراد العينة بالجدول رقم (13) بالملحق رقم 1. أما المعلومات الأخرى الخاصة بالمصادر الرئيسية لدخل الأسرة فقد تم عرضها بالجدول رقم (24) بالملحق رقم 1 أيضا وفي الشكل البياني رقم (9) الآتي:

الشكل البياني رقم(9)

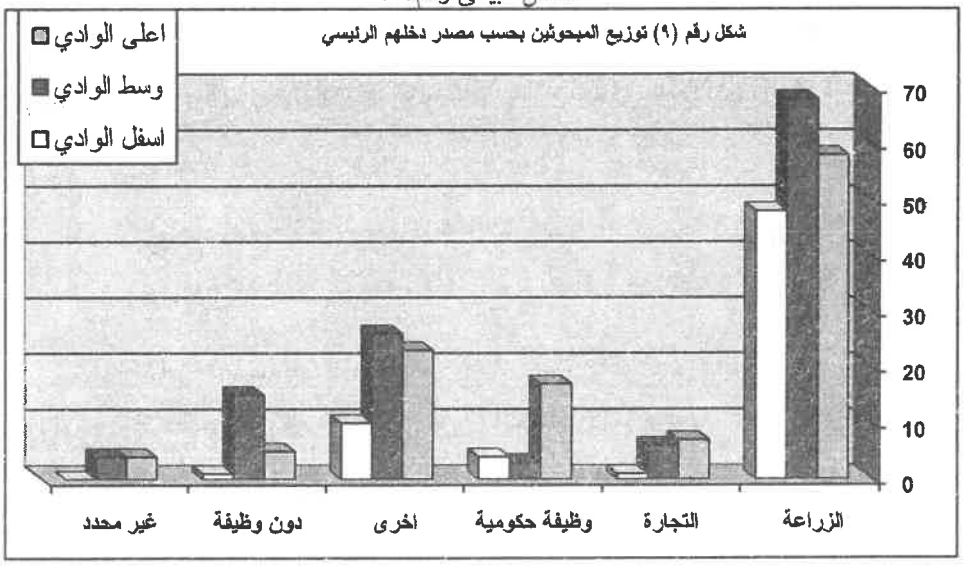

وبصورة عامة فإن الانطباع المستخلص من الجدولين المشار إليهما يؤكد أن الأنشطة الاقتصادية لأفراد العينة متنوعة وأنه يجري البحث عن مصادر دخل إضافية خارج القطاع الزراعي كلما سنحت الفرصة لذلك.

1 .10 .1 دخل الأسرة من الإنتاج النباتي:

تحت هذا المسمى أردنا أن نقوم بجمع بيانات حول دخل الأسرة من أنشطة الإنتاج النباتي المنفذة من قبل أفراد العينة وبصورة كمية علها تساعد في تحديد الوضع الاقتصادي الحالي للمزارع. لكن تبين خلال النزول الميداني أنه من الصعوبة تجميع معلومات دقيقة حول دخل الأسرة من المحاصيل المتعددة التي يزرعها أفراد العينة. ويمكن ذكر العديد من الأسباب لتفسير تلك الصعوبات ومن بينها:

أولا: أن صحيفة الاستبيان المعدة كانت طويلة نسبياً حيث بلغت 10 صفحات ويستغرق تعبئتها جهداً ووقتاً طويلاً وفوق ذلك تتطلب إفادة واقتدار من قبل جامعي البيانات غير المتخصصين في جمع بيانات عن الزراعة.

ثانياً: كان المزارعون الذين جرت مقابلتهم على ما يبدوخائفين من إعطاء معلومات دقيقة عن دخلهم الحقيقي والذي يمكن أن تستخدم مؤخراً في تقييم دخلهم من قبل الملاك أو من قبل مصلحة الضرائب ومصلحة الواجبات.

وأخيراً: عدم معرفة الأسر المبحوثة مسبقاً بفكرة المسح للعينة وبالغرض الحقيقي من وراء تنفيذه.

وبسبب هذه العقبات وجد المحلل الإحصائي صعوبة في تصنيف وتبويب البيانات، وقرر أنه ليس من الممكن استخراج بيانات كمية دقيقة تتعلق بهذا المتغير. وتقرر بدلاً عن ذلك الاعتماد على البيانات الإحصائية المعدة من قبل وزارة الزراعة والري وكذلك الاعتماد على التقرير المحلي المعد من قبل فرع الهيئة العامة لتطوير تهامة حيث يمكن الاعتماد عليها بصورة أكثر دقة هذا بالإضافة إلى جمعها ميدانياً عن محصول الموز من قبل رئيس الفريق. وقد جرى عرض هذه البيانات في الجداول التالية والتي ترصد الإنتاجية لكل هكتار ولمختلف المحاصيل الزراعية بوادي زبيد بمحافظة الحديدة.

لقد أورد تقرير الهيئة العامة لتطوير تهامة فرع زبيد البيانات الخاصة ببعض المحاصيل على النحو الآتي:

الجدول رقم (7)

متوسط الدخل الكلي ، متوسط تكاليف الإنتاج، متوسط الدخل الصافي للمعاد، للعام الزراعي 2000/ 2001 في وادي زبيد

الموقع	نوع المحصول	متوسط الإنتاج للمعاد بالكيلو	متوسط الدخل الكلي للمعاد بالريال	متوسط التكاليف الكلية للمعاد بالريال	متوسط الدخل الصافي للمعاد بالريال
المسلب	قطن	800	47000	21250	25750
زبيد	دخن	507	24510	8004	16505
المرشد ية	ذره شامية	456	14449	13058	1391
الجربه	ذره شامية	784	23899	10745	13154
التحيته	طماطم	2497	40515	21736	18779
المسلب	البسباس	464	17400	16133	1267
التحيته	السمسم	150	13500	8075	5424
القرية	السمسم	180	16020	6950	9069

المصدر: هيئة تطوير تهامة فرع زبيد ، التقرير السنوي الداخلي للعام الزراعي 2001/2000 م الصفحات من (37- 42).

وبما أن البيانات الموضحة أعلاه لم تسجل العائد المادي من زراعة محصول الموز الذي يعد أهم المحاصيل النقدية حالياً. ولا يوجد حسب علمنا أي تسجيل رسمي للتكلفة والعائد من زراعة هذا المحصول الهام، ولسد النقص في المعلومات حول هذا المحصول الهام فقد تم إجراء مقابلة ميدانية مع أحد المزارعين في قرية عامر التي تقع في أعلى وادي زبيد أعطانا خلالها التقديرات التالية :

يبلغ الحد الأعلى لإنتاجية المعاد 100 كرتون والحد الأدنى 16 كرتوناً. ويحتوي كل كرتون معد للتصدير إلى المملكة العربية السعودية عشرة كيلوات موز. ويبلغ الحد الأعلى لسعر بيع الكيلو في باب المزرعة (40) ريالاً للكيلو بينما يبلغ الحد الأدنى (15 ريالاً) للكيلو. وهذا السعر المنخفض

يدفع عادة للمنتج الرديء الذي يباع في السوق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن محصول الموز يجنى 18 مرة في العام. أي بمعدل جنية واحدة كل أسبوعين في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فإن المحصول يجنى كل ثلاثة أسابيع. وهذا يعني بصورة إجمالية أن الحد الأعلى للدخل الكلي للمعاد الواحد في السنة يصل إلى 702,000 ألف ريال بينما يبلغ الحد الأدنى للدخل الكلي للمعاد الواحد في السنة 270,000 ألف ريال.

أما المحصول النقدي الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية فهو المانجو. ولسوء الحظ لم يتسن لنا القيام بتسجيل بيانات رقمية عنه. وبالتالي لم نستطع حساب متوسط التكلفة والعائد لهذا المحصول.

ومن ناحية أخرى وفي سبيل رصد مختلف المحاصيل المنتجة في وادي زبيد وحساب متوسط الإنتاجية للهكتار الواحد فقد تم الرجوع إلى كتاب (الإحصاء السنوي) الصادر عن وزارة الزراعة والري للعام الزراعي 1997م حيث جرى تسجيل البيانات ذات العلاقة بهدف الحصول على معلومات أكثر واقعية فيما يتعلق بإنتاجية الهكتار الواحد وكذلك أسعار الكيلو الواحد و ومتوسط الدخل الكلي للهكتار لمختلف المحاصيل المزروعة في محافظة الحديدة. وقد قمنا بجمع هذه المعلومات وعرضها على النحو التالي :

الجدول رقم (8)

متوسط الإنتاجية للهكتار ، متوسط الأسعار في الأسواق الريفية للكيلو ، متوسط دخل المزارع الكلي للهكتار لمختلف المحاصيل المزروعة في محافظة الحديدة للعام 1997 م .

نوع المحصول	متوسط الإنتاجية طن/هكتار	متوسط الأسعار في الأسواق الريفية ريال / كيلو	متوسط الدخل الكلي ريال /هكتار
طماطم	15.1	44.67	674517
بطيخ	12.3	34.59	425457
بصل	15.6	43.96	685778
شمام	9.2	37.5	345000
بامية	6.1	80	488000

نوع المحصول	متوسط الإنتاجية طن/هكتار	متوسط الأسعار في الأسواق الريفية ريال / كيلو	متوسط الدخل الكلى ريال /هكتار
خيار	21	76.59	1608390
كراث	7.8	57.16	445848
فاصوليا	6	خضراء 146.37 جافه 125	878220 750000
ملوخيه	6.1	46.67	284687
كوسه	6.8	46.67	317356
بسباس	5.7	أخضر 450 مجفف 16.25	2565000 662625
الباذنجان	7.4	45	330000
البيبار	- - - -	110	- - - - -
التمر	1.1	- - - -	- - - - -
الموز	7.5	35.13	263475
عنب الفلفل	16.7	35	584550
المانجو	3.6	- - - -	- - - -
البرتقال	6.8	75.38	512584
الليمون	8.8	164.37	1446456
اليوسفي	8.7	- - - -	- - - -
الجوافه	6.2	- - - -	- - - -
الدجره	1.5	- - - -	- - - -
السمسم	0.4	145.37	58148
القطن	1.1	56	61600
التمباك	2	152.5	305000
قصب الذره الرفيعة	11	30	55000
الذره الرفيعة	0.9	33.67	30303
الدخن	0.7	44.38	31066
الذرة الشامية	1.4	39	54600

المصدر: كتاب الإحصاء الزراعي السنوي للعام 1997 م صادر عن وزارة الزراعة والري الإدارة العامة للإحصاء الزراعي يونيو 1998 م، الصفحات من 13 إلى 99.

ويمكن تسجيل ملاحظة عامة مؤداها أن حساب الدخل الكلي المركب للهكتار الواحد يجب التعامل معه بحذر، نظراً لأنه وفق متوسط أسعار السوق وعلى مستوى

المحافظة. وهو لا يعكس بالضرورة الأسعار الفعلية المدفوعة للمزارعين في باب المزرعة. كما إن خبرتنا الماضية توضح أن المزارعين ربما يحصلون على النصف من هذه الأسعار المدفوعة للسلع الزراعية المباعة في الأسواق المحلية والقومية أما النصف الآخر فهو من نصيب الوسطاء والدلالين وتجار الخضروات.

1 .10 .2 دخل الأسرة من الثروة الحيوانية:

يعتبر الإنتاج الحيواني بالنسبة للمزارعين أفراد العينة مصدراً هاماً لدخل الأسرة الإضافي. ويشمل ذلك تربية الحيوانات التالية: الضأن، الماعز، الأبقار، العجول، والى حد أقل الجمال والحمير والخيول. أما الثروة الحيوانية الأخرى فتشمل تربية الدجاج والنحل.

وعلى الرغم من أن هناك تبايناً في عدد الحيوانات التي تحتفظ بها كل أسرة فلاحية إلا أن هذا التباين طفيف. أما بالنسبة لمتوسط عدد الحيوانات التي تحتفظ بها كل أسرة فإن الجدول رقم(26) بالملحق رقم 1 يوضح ذلك كما جرى عرض نفس البيانات في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (10)

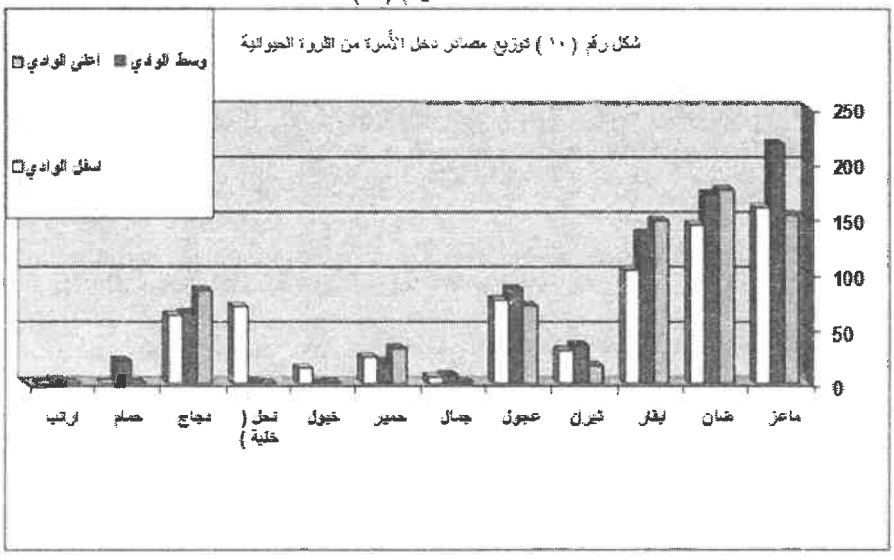

وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني على مستوى الوادي، فإنه يمكن القول بصورة عامة أن أعداداً كبيرة من القطعان يحتفظ بها في الجهات الجنوبية والغربية من وادي زبيد والتي توجد فيها المراعي وأعواد القصب للذرة الرفيعة .

أما في أعلى الوادي فإنه لوحظ انخفاض في عدد الحيوانات خاصة الأبقار. ويمكن إرجاع ذلك على وجه الاحتمال إلى زيادة المساحة المزروعة بمحصول الموز الذي يعد محصولاً نقدياً رئيسياً ، لأنه لا يترك مخلفات تستفيد منها الحيوانات كأعلاف.

كما يمكن القول أنه يجري تربية الأبقار والماعز والضأن نظراً لأنها تعتبر مصدر دخل إضافي للأسر الفلاحية. ومن المتوقع أن تزداد أعداد الحيوانات كلما زادت مساحة الحيازات الزراعية المملوكة من قبل تلك الأسر.

وبالنسبة للأسعار الحالية لبعض الحيوانات والتي تم جمعها من السوق المحلي في مدينة الجراحي فقد تم تسجيلها في الجدول أدناه الذي يوضح أسعار بعض الحيونات في سوق مدينة الجراحي على النحو الآتي:

الجدول رقم (9)

أسعار بعض أنواع الثروة الحيوانية في سوق مدينة الجراحي الأسبوعي مديرية زبيد

نوع الحيوان	السعر للرأس الواحد بالريال
الماعز والضأن	من 5000 - 6000
الأبقار	من 40000 - 60000
الثيران	من 80000 - 100000
الخيول	من 400000 - 800000

المصدر : المعلومات تم جمعها ميدانياً من قبل رئيس فريق البحث

ملحوظة: هذه الأسعار تخص الحيوانات المكتملة النمو المباعة في سوق الجراحي الأسبوعي والذي يعقد عادة كل يوم ثلاثاء.

3. 10. 1 مصادر الدخل من خارج مزرعة الأسرة :

لقد استخدم متغير الدخل من خارج مزرعة الأسرة كمؤشر آخر على النمط الحالي السائد لبنية المزارع الموجودة في وادي زبيد. وقد جرى عرض نتيجة المسح الميداني لهذا المتغير في الجدل رقم (27) بالملحق رقم 1. واستناداً إلى ذلك الجدول يمكن ملاحظة أن 9٪ من أفراد العينة يعتبرون العمل مع المزارعين الآخرين في الوادي هو مصدر دخلهم من خارج مزارعهم. كما أفاد 15٪ من أفراد العينة بأن ما يحصلون عليه من الوظائف الحكومية هو مصدر دخلهم الثانوي. وبالنسبة للعاملين الذي يحصلون على دخلهم الثانوي خارج نطاق محافظة الحديدة فقد مثلوا نسبة 8٪ من مجموع أفراد العينة.

أما أولئك الذين يقومون بتأجير مضخاتهم للآخرين فقد مثلوا نسبة قليلة بلغت 1٪، بينما بلغت نسبة الذين يقومون بتأجير سياراتهم للآخرين 2٪. وبالنسبة لتحويلات أفراد الأسر المغتربين العاملين خارج البلد فقد كانت قليلة ومثلت 1٪ فقط.

لكن وعلى الرغم من ذلك فقد ذكرت مجموعة كبيرة من أرباب الأسر تمثل نسبة 24٪ من

مجموع أفراد العينة أنهم يحصلون على دخل إضافي من خارج مزارعهم دون إعطاء معلومات محددة عن مصادرها. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن 43٪ من مجموع أفراد العينة في الوادي لم يجيبوا عن هذا السؤال.

11. 1 مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي:

تلعب المرأة الريفية حالياً دوراً ملموساً وفعالاً في الإنتاج الزراعي في وادي زبيد . أما الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها النساء في الإنتاج النباتي فتشمل الأعمال التالية : التعشيب، الحصاد، فصل الحبوب، وحزم أعواد قصب الذرة. كما تشارك المرأة بنشاط في زراعة وحصاد المحاصيل النقدية مثل القطن، السمسم، الخضراوات والفاكهة، والطماطم. وبالإضافة إلى ذلك تلعب المرأة دوراً أكثر نشاطاً في الإنتاج الحيواني. وتعتبر تربية الأبقار والضأن والماعز و بقية الحيوانات المنزلية مسؤولية النساء الريفيات وأطفالهن. وتترافق هذه المهام الزراعية مع مسؤوليات المرأة الأساسية كربة بيت.

لكن هذه الأدوار التقليدية المسندة للنساء الريفيات تشهد تغييراً تدريجياً. وقد تركزت جهود التحديث التي تمت في حقل التعليم الرسمي. إن الأجيال الناشئة من النساء تذهب حالياً إلى المدارس العامة، وبالتالي فقد سجلت الهوة بين الذكور والإناث في مجال التعليم انحساراً ملحوظاً. ويمكن رؤية المعلومات الكمية التي حصلنا عليها من أفراد العينة والتي تؤيد هذا التوجه في الجدول رقم(9) بالملحق رقم 1 والذي يصور مستويات التعليم على وجه الخصوص، كما سبق أيضا بيانها في الفقرة 4- 2 الخاصة بتعليم الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن مشاركة المرأة الريفية في صناعة القرارات الأسرية تعطي صورة إيجابية. ويمكن الرجوع إلى المعلومات التي تدعم هذا التصور في الجدول رقم (2) بالملحق رقم (1).

ويوضح هذا الجدول أيضاً أن 41٪ من أفراد العينة يؤكدون مشاركة المرأة الريفية في صناعة القرارات الأسرية المتعلقة بالإنتاج الحيواني بينما ينكر 34٪ من أفراد العينة مشاركتها في صناعة تلك القرارات. وقد أجمع المزارعون خلال حلقات النقاش البؤرية على أن آراء المرأة ومقترحاتها تؤخذ بعين الاعتبار في قضايا عديدة خاصة تلك المتعلقة بالشؤون الأسرية. ومثال ذلك القضايا الاجتماعية كالرعاية الصحية والزواج والتصويت في الانتخابات المحلية والبرلمانية الخ.

وهناك دليل آخر على مشاركة المرأة في الأنشطة التنموية والأعمال التعاونية أمكن ملاحظته خلال حلقات النقاش البؤرية وخلال الإجابة المباشرة على أسئلة الاستبيان حيث أجابت عليها 78 امرأة ربة بيت وهو ما يمثل 26٪ من إجمالي أفراد العينة التي جرى اختيارها عشوائيا خلال العمل الميداني في وادي زبيد. ويمكن معرفة أعداد النساء اللواتي أجبن عن أسئلة الاستبيان في الجدول رقم(33) بالملحق رقم 1.

12. 1 توقعات المزارعين من تأسيس مجموعات مستخدمي المياه

إن تسجيل توقعات المزارعين فيما يتعلق بتشكيل مجموعات مستخدمي المياه يعد أمراً ضرورياً بالنسبة للتطبيق المستقبلي لأسلوب (إدارة الري بالمشاركة) الذي يعد جزءاً من السياسة التي يتبعها مشروع تطوير الري في وادي زبيد.

وبالتالي فقد تباينت الإجابات عن السؤال المطروح حول إمكانية تطبيق أسلوب إدارة الري بالمشاركة متباينة. أجاب عليه 103 من أرباب الأسر المبحوثة، بينما لم يقدم بقية أفراد العينة المختارة على هذا السؤال أية إجابة. وهذا يعني أن ثلث أفراد العينة فقط سجلوا أراءهم. ويعرض الجدول رقم 29 بالملحق رقم 1 وجهات النظر تلك. ويتضح من هذا الجدول أيضاً أن 40٪ من المزارعين الذين أجابوا عن السؤال أفادوا بأن تأسيس مجموعات مستخدمي المياه سوف يساعد على تقليل التكاليف الحالية لعمليات التشغيل والصيانة، بينما أفاد 51٪ بأن تأسيس تلك المجموعات سوف يقلل الوقت المطلوب لتصفية القنوات الثانوية والفرعية (الثلاثية) من بقايا الأشجار والمخلفات التي تترك التراكم بعد انتهاء السيول الموسمية. ومع ذلك، فإن 5٪ من أرباب الأسر يعتقدون أن مجموعات مستخدمي المياه ستزودهم بكميات إضافية من مياه السيول لري حقولهم. أما زيادة المساحات المزروعة فقد حصلت على نسبة قليلة بلغت 2٪. وعلى نفس المنوال فإن الزيادة في الإنتاجية وزيادة دخل الأسرة حصلت على أقل الاستجابات وهي نسبة 1٪. كما بلغت نسبة الذين لم يقدموا إجابة محددة 1٪.

وعلى أية حال، يمكن القول أن ما عبر عنه المزارعون الذين جرت مقابلتهم كان مجرد إجابةٍ عن السؤال الذي تم طرحه عليهم. لكن يبدو أن تأسيس مجموعات مستخدمي المياه كشكل مؤسسي

جديد في وادي زبيد سيظل فكرة نظرية في أحسن الأحوال طالما لم يتم اتخاذ خطوات عملية حتى الآن لتأسيسها. وبالتالي فإنه لا يزال من الضروري أن نعرف ما إذا كانت مواقف المزارعين سوف تتعرض للتغير بحسب ما يستجد في هذا المجال.

2. الخلاصة وأهم الاستنتاجات

لقد تمثل الهدف من هذا المسح الاجتماعي الأساسي لعينة من الأسر الزراعية في منطقة مشروع تطوير الري وادي زبيد في تحديد نقطة البداية لتناول الوضع القائم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية في جميع قرى الوادي المستفيدة من مياه الري بالسيول في أغراضها الزراعية. وسوف يصبح هذا المسح الاجتماعي فيما بعد نقطة البداية المرجعية لأعمال الرقابة والتقييم لأنشطة المشروع اللاحقة علاوة على فهم فوائد المشروع، وكيف تحققت، ومحاولة ترجمتها إلى معطيات كمية في المستقبل إن أمكن. كما أن هذا المسح سوف يستخدم كمصدر أساسي للمعلومات حول مناطق عمل المشروع. ومن ثم يمكن للمسؤولين عن تنفيذ المشروع استخدامها في تخطيط النشاطات واتخاذ القرارات.

واستناداً إلى الأهداف المشار إليها أعلاه فإن هذا المسح الاجتماعي الأساسي لعينة من الأسر الزراعية المنفذ في وادي زبيد يعتبر مهمة لتقصي الحقائق أثمرت فهما عميقاً للوضع الحالي الذي يعيشه المزارعون سواء فيما يتعلق بالجوانب الكمية أو الجوانب الكيفية. ويمكن تلخيص أهم الإستنتاجات الرئيسية ذات الطابع الكمي المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية على النحو الآتي:

- **في الجانب الاجتماعي:** أظهرت دراسة عدد من المتغيرات الاجتماعية مثل التركيبة الأسرية، والوضع التعليمي للأسرة، ومساحة الحيازات الزراعية وجود ارتفاع غير عادي في الكثافة السكانية وارتفاع في معدل النمو السكاني بين أفراد العينة. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 8.4 أفراد في الوادي. ويمكن مقارنة هذه الأرقام بالمتوسطات الخاصة بمحافظة الحديدة والتي بلغت 6.55 أفراد للأسرة حسب نتائج التعداد السكاني لعام 1994م.

كما أوضحت دارسة المتغير الخاص بالوضع التعليمي للأسرة وجود ارتفاع في معدل الأمية بين أفراد العينة. فقد بلغت نسبة الأمية 42 ٪ في الوادي.

وفيما يتعلق بمتوسط مساحة الحيازات الزراعية بين أفراد العينة بينت الدراسة أن متوسط حيازة للأسرة الواحدة في الوادي 11.5 معادا، وهو ما يعادل 4.1 هكتارات، كما إن 30

٪ من الأسر التي شكلت العينة في الوادي لا يملكون أية أراضي على الإطلاق.

- **وفي الجانب الاقتصادي:** أظهرت دراسة المتغيرات الاقتصادية مثل أنواع المهن بين الأسر، ومصادر الدخل الرئيسية للأسر، ومصادر الدخل من خارج المزارع إلي تسليط الضوء على حالة الفقر النسبي الموجود بين الأسر أفراد العينة التي جرى اختيارها لتنفيذ المسح الميداني. كما تبين أن أفراد العينة يبذلون أقصى الجهود لتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال البحث عن مصادر دخل إضافية خارج القطاع الزراعي. ويمكن إظهار هذه التوجهات من خلال عرض النتائج التالية للدراسة:

- لقد تبين أن 58 ٪ من أفراد العينة في الوادي يعتبرون الزراعة بمثابة المصدر الرئيسي لدخلهم بينما اعتبر 8٪ منهم أن الوظائف الحكومية تشكل مصدر دخلهم الرئيسي . كما تبين أن 23 ٪ يعتبرون العمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي يزاولونها في القطاع الخاص هي مصدر دخلهم الرئيسي. أما الذين يعملون كتجار فتبلغ نسبتهم 3 ٪ فقط.

وبالإضافة إلى ذلك فإن دراسة متغير الدخل من خارج مزرعة الأسرة للعينة المختارة في الوادي تدعم هذا الاتجاه العام. وبناء علي ذلك يمكن الاستنتاج بأن هذه الخصائص المختلفة التي تم الحصول عليها من خلال المسح الميداني في الوادي تدعم تلك النتائج العامة التي توصلت إليها التقارير والدراسات السابقة التي تناولت الجوانب الاجتماعية خاصة نتائج التقييم الاجتماعي المنفذ في فبراير 2000م والتي قدمت تحليلاً دقيقاً و شاملاً لمختلف العوائق والإمكانيات المتاحة ذات العلاقة بتنفيذ مشروع تطوير الري.

3. المراجـــع

أولاً: بيانات المسح الاجتماعي الأساسي:

بيانات المسح الميداني وعملية جمع البيانات في الفترة من 15 سبتمبر إلى 17 أكتوبر 2001م من قبل فريق مكون من أربعة إلى خمسة جامعي بيانات وبرئاسة د. كامل على الرشاحي.

ثانياً: المراجع المكتبية:

1. د/ محمد لطف الإرياني، أ/ محمد العمراني، الجوانب الاجتماعية والتنظيمية المتعلقة بتشغيل وصيانة منظومات الري السيلي في اليمن، دراسة مقدمة إلى ندوة المشاركة في الربي الحديدة 22- 27 نوفمبر 1998م.
2. بنك التسليف التعاوني الزراعي فرع زبيد التقرير السنوي للعام 2000م.
3. الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد السكاني لمحافظة الحديدة ـ يناير 1996م.
4. الجهاز المركزي للإحصاء – مسح القوى العامة للعام 1999، كتاب الإحصاء السنوي للعام 2000م ـ طبع في 2001م.
5. الهيئة العامة لتطوير تهامة فرع زبيد، التقرير السنوي للعام 2000 ـ 2001م.
6. وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي لعام 1997م طبع في عام 1998م.
7. الرشاحي، كامل، الترجمة العربية لتقرير المسح الاجتماعي الأساسي لمشروع تطوير الري في كل من وادي زبيد ووادي تبن (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مطبعة الحبشي الحديثة، ط1 ديسمبر 2004).
8. عبدالله سالم الدقيل(2000) ' مفاهيم وتقنيات التقييم الريفي بالمشاركة وتطبيقها في اليمن، مركز عبادي للطباعة والنشر، ط1، صنعاء.

9. spate Irrigation Improvement Project, Social Assessment, Annex G. February 2000.
10. spate Irrigation Improvement Project, Environmental Impact Assessment, AnnexH2, March 2000.
11. spate Irrigation Improvement Project, Social Assessment, May 2, 2000.
12. GTZ, Instit ute for Project Planning, 1984. Regional Development Study for Al-Mahweet Province. Volume Three Annexes 6-7.

13. R.C. Agrawal "A Study of Agricultural Credit for Small Farmers in Uttar Pradesh/India" Reihe: Studien Nr. IV/30, Technische Universitat, Berlin 1980.
14. Kamel A. AL-Rashahi, Social Baseline Survey & Focus group Discussions in Wadi Zabid & Wadi Tuban. Unpublished Report, Submitted to Spate Irrigation and Improvement Project, Ministry of Agriculture and Irrigation, September 15the 2002.